

# الأحراريون يهددون بفضح المظلمون من ملفات الفساد

## العراق اليوم

تمت لعراق داتها وأجها  
رئيس التحرير  
التنفيذي  
مسار عبد الحسن راضي

صاحب الامتياز  
رئيس التحرير  
د. اسراء شاكر

السنة الثالثة عشر العدد (2479) الثلاثاء 24 / 11 / 2015 جريدة يومية صابئة سنوية السعر (600) ديناراً (2) صفحة

www.IRAQAALYOUM.NET 2015 / 11 / 24 صدر العدد الاول بتاريخ 19 / 4 / 2003

### حماية النظام لا البلاد.. مساعي لتحويل الحشد الشعبي الى حرس ثوري

## الدبلوماسية الإيرانية تتحدث بأسم العراقيين بلا فجل سيادي من بغداد !!

### حرق علم كوردستان..

### نتيجة لا فتنة !!

تغيير العلم العراقي، كان من أهم مطالب النخبة السياسية في إقليم كردستان العراق، إذ اعتبروه رمزاً لكل ماضي الظلم الذي حاق بهم، ويعد الأعلام، طلبوا بأن تكون عناوين محررات البلاط الرسمية باللغة الكردية، وربما لاتقامر ولو بمقدار شعرة، إذا قلنا بأن نخبة كوردستان العراق السياسية لا يميز عليها شهرين على الآخر.. لنا وطالبت بنسب..!!

ليوم، النواب الكورد، وجدوا بأن حرق علم الإقليم في مدينة كربلاء، فيه استهانة بالعراق، لأن الإقليم جزء منه، ومن المؤكد ان ما قالوا صحيح جداً، ولكن علينا قليلاً قبل هن رؤوسنا بالموافقة، أن نسل: هل ما قبل على نسانهم، كلمة حق لصالح الباطل أم لا؟ لنذكر مع بأن ما حصل، هو نسخة ليس إلالمأ قاموا به مع علم عراق !! فلقد أصبح علم الإقليم، رمزاً لكل الظلم والمصائب التي أصبحت تحاصر البلاد.. من سرقة النفط ومحاوله تسمين الحدود الإدارية للإقليم على حسابها، إن حقيقة السياسة الكوردية، والتي كنا قد أعلنها قبل اليوم، جاءت على لسان أحد النواب لكوردستانيين، عندما حاول ائتلاف متحسون للإصلاح برئاسة النجفي، بأن يقوم بعقد جلسة نيابية خاصة، بعد اندلاع أزمة محافظة الأنبار الأولى، أشاع نواب الكورد بأنهم سيحضرونها، لكن النائب لكوردستاني لذي نقصده، حول الموضوع الى مغالاة لرئيس الحكومتين السابقتين - توري مائكي، بما مفاده ( طبعاً لدينا كلماته لحرافية ) : " لننا لن ندرع لحدنا على حساب مصالحنا !! ولم نسمع من النواب الكورد، تعليقاً على ما قاله زميلهم، بأنه فتنة، أو إن ما قاله يعني عدم احترام لبلاد !!

يجب على النواب الكورد ان يكونوا متيقنين بأن عراق للعراقيين لا لكورد، وبأنهم أوصوا النخب لواعية في البلاد.. على الأقل جزء كبير منها التي فهم طبيعة عن النظام السابق.. ليست أقل قرأ منه مع غياب كل محاسنه، عليهم أن يختاروا وأن يعطوا، بأن رمزية حرق علم كوردستان، تعني بأنهم إحدى أهم مصفب البلاد لزمناً، وإن مكياج الادعاء للثوري بأنهم جزء من العراق، ما عاد ينطلي على احد، وتضرب لهم مثلاً ليس من الزمن البعيد، عندما صرخ المتظاهرون في كل المحافظات العراقية ضد نخبة السياسية في بغداد وبما مفاده: " لا تقشرونا بعد بالثاقفية !!

تعبد ونكر عليهم: العراق للعراقيين.. العراق للعراقيين، ولتسقط كل الأعلام تحت القدمين.. إن كانت تُشتر بغير ذلك.. أسوة بما فعلتموه مع علم عراق، فإن كان ما فعلتموه حسنة، فالتشعب ردها لكم، لكنها واحدة.. تبقى منها تسعة، وإن كان وزراً، فليكم ذنبه مضاعفاً، والناس على دين ملوكها الوثنيين..

رأي العراق اليوم

الشعبي: " إن الحشد لا يحتاج لأن يعطى ملياراً أو ثلاثة مليارات دولار سنوياً، بل تعطيه امكانات أعلى، وتريده مثل الحرس الثوري في إيران لحفظ النظام السياسي ".  
ونذهب بك عزيزي القارئ، الى لسان السفير الإيراني في بغداد - حسن دلنابي فر، والذي يبدو بأنه يعد العدة، لإضافة المزيد من الصواميل الدبلوماسية بين بغداد وطهران، إذ إنه يتابع اليوم " موضوع افتتاح قنصلية للعراق في محافظة أيلام الإيرانية، واتخاذ مايزلم من اجراءات في هذا المجال "، وجاء إعلان السفير فر لذلك في تصريح صحفي، لذي زيارته معبر

مهران الحدودي - بحسب وكالة إيرنا الإيرانية، وجاء في دياجة مانقلته الوكالة الإيرانية: " لا بد أن يقم العراق، طبعاً، لافتتاح القنصلية الى الخارجية الإيرانية "، ليتبين بعد ذلك، وبحسب إيرنا، بأن نوايا فتح القنصلية، تسير على عجلات مطالبات من مدينة الكوت العراقية، زعم فيها السفير فر بأنها طلبات أهالي المدينة، لا السياسيون فيها: " إن مدينة الكوت، مركز محافظة جنوب مدينة أيلام الإيرانية، يعد المعبر الرئيسي، لمرور الزوار الإيرانيين الى العتبات المقدسة في العراق، خاصة في أيام مايعرف ب: " زيارة الأريين ".

العراق اليوم/ بغداد  
يبدو بأن التصريح الذي سنقرأه الآن، لأحد نواب ائتلاف دولة القانون، خاصة الجاح الذي يخلق بنفوذ رئيسه- توري المائكي، أو مايسمى بجناح الصقور داخل الائتلاف، بات يجد إن نفوذه في البلاد، رهن بأن يحولها الى مجرد ذئب إيراني، فقيل اليوم، قورنا الغزل المطلق من توري المائكي لإيران، وأعتبره الحشد الشعبي، طبعاً من قوات الياسين الإيرانية، سبباً للصيب، حسب المعايير الإنسانية، اليوم، يستبدل موقف الرئيسي- النائب عن ائتلاف دولة القانون، الياسين بـ " قوات الحرس



العراق اليوم/ خاص  
ربما مازالت الذاكرة طرية جداً، حول موضوع، استقبال سماء العراق، لطائرات تحملن سلاحاً.. "جده" أسحة كاتمة لصبوت، تكون وجهتها النهائية كوردستان العراق، وبعد موجة من الصراخ السياسي وتوابل الانتقادات، أخفى الموضوع فجأة اليوم، تعود نائبة دولة القانون التي فتح هذا الملف الكاتم، حيث حذرت النائبة " الحكومة من مغبة السماح لطائرات المحملة بأسلحة كاتمة الصوت، وأموال مجهولة المصدر، بالمغادرة الى الجهة التي جاءت منها، دون اتخاذ أي إجراء بشأنها "، بل وجدت إن على " القائد العام للقوات المسلحة، حفظ سيادة العراق، والكشف عن تفاصيل الطائرات الامينتين، المحملمتين بأسلحة كاتمة وأموال، والذين هبطوا في مطار بغداد مؤخرًا "، وعن مايمتلكه العراق فعلياً من سيادة، وسظاهرة طائرات الكاتم.. إن جاز لنا ووصف ما تقدم بهذا الوصف، نقرأ في حديث نصيف لصحيفتنا: " إن ظاهرة هبوط طائرات في مطار بغداد، محملة بأسلحة كاتمة لصبوت.. محظورة دولياً، وأموال مهربة، مجهولة المصدر والوجهة، باتت تنكرر بشكل يثير القلق والريبة، ويوحى بأن العراق بلد مستباح لسيادة له، والطامة الكبرى، أن يتم إرجاع الطائرات الى الجهة التي جاءت منها، دون اتخاذ أي إجراء "، لتعود كلمات نصيف ويسر الى الامينتين: " إن أخر حادثة من هذا النوع، تمت في هبوط طائرتين المينتين في مطار بغداد، تحملان أسلحة كاتمة الصوت، ومبالغ مالية كبيرة بالدولار واليورو، وهالك خشية من تمرير القضية بسهولة، والسماح لطائرتين بالعودة الى الجهة التي جاءت منها، دون الكشف عن طبيعتهم، والجهة التي كانت تنتظر وصول هذه الأسلحة والأموال.. على غرار ما حصل في طائرات مماثلة كندية وسويدية وروسية وغيرها "، وتساءلت النائبة: " على أي قانون تستند قرارات إرجاع طائرات محملة بأسلحة محظورة دولياً ؟ "، أما عن مزاعم نصيف بأنه يُشير استيرادها، فكان: " التعامل مع هذه القضية الظهير بشكل احتيالي، رغم ان هذه الأسلحة، كان يراد لها أن تقتل لعراقيين، كما ان الأموال التي تم ضبطها، إذا لم تكن مرسلة الى تنظيمات إرهابية.. على أسوأ تقدير، فقد تكون جزءاً من عملية غسل أموال "، ورفضت النائبة فكرة ان البلاد تتمتع بسيادة على أقل تقدير.. إن كان يحصل فيها ما يحصل: " لا توجد دولة ذات سيادة تهبط في مطارها طائرات محملة بالموث، ثم يقبل لقائد الطائرة: " رجاءاً عد من حيث جئت، ثم يطوى الملف بسهولة "، وعادت نائبة دولة القانون، لتكرر توجيه طلب لى رئيس الحكومة- حيدر العبادي ب: " حفظ هيئة العراق وسيادته، وإخضاع هذه الطائرات لتطبيق مثن، وكشف تفاصيل القضية أمام الشعب العراقي، لعرف أعداءنا الحقيقيين، مع إيضاح حقيقة الأنباء التي تقول ان هذه الطائرات كانت متوجهة الى إقليم كردستان ".

## ظلال قانون مؤسسة الشهداء..

# اصبحت لكل العراقيين لا للأنصار الحزبيين

ولأن في إعادة إفاة، عاد حميدي مرة ثانية ليعهد من شمل بمنافع قانون المؤسسة: " إن جميع الشهداء مشمولون بهذا القانون، وكل من ضحى بحياته، تلبية لنداء الوطن والمرجية الدينية العليا.. من إسداء الفضائل والسرايا والعشائر والمتطوعين المسجلين وغير المسجلين في هيئة الحشد الشعبي "، ولذكر القراء، بأن مجلس النواب، كان قد صوت على قانون مؤسسة الشهداء، والمقدم من لجان الشهداء والفضائل والسرايا والسجاء السياسيين، وحقوق الإنسان والقانونية.

مالياً ومعنوياً، وفرص عمل لعوائل الشهداء، قبل وبعد سقوط النظام البائد - بحسب تعبيره، وعن الفتات التي تستعمل بمنافع مؤسسة الشهداء بعد إقرار القانون، عد حميدي للنصحية: " إن القانون شمل شهداء الحشد الشعبي، وكل من استشهد من المسجلين وغير المسجلين في هيئة الحشد الشعبي "، وعن ما إن كان إقرار القانون، قد شهد مساجلات أم لا حوله عند التصويت، نقل لنا حميدي: " إن مجلس النواب، صوت السبب بالأغلبية الساحة على قانون مؤسسة الشهداء، بعدد اسات مستفيضة وتغييرات "، وربما

العراق اليوم/ خاص  
وجد الكثير من العراقيين، بأن مؤسسة الشهداء، كانت أحد أهم أدوات حزب لدعوة الإسلامي في ضم المزيد الى صفوفه، بل وأذى البعض، بأن نيل الحقوق المشروعة لعوائل الشهداء، وفق على الحزب واتباعه ماضي وحاضر، وربما لهذا، سيكون تنظيم عمل هذه المؤسسة بقانون، غاية أولى، تتمثل بتنظيفها من الأعراس السياسية، النائب محمد كون حميدي عن كتلة بدر - المضوية تحت جناح ائتلاف دولة القانون، وجد إن " قانون مؤسسة الشهداء، يقدم دعماً كبيراً

للمواطن الذي يعاني.. ليس من تدهور الخدمات وإنما اختلافها أصلاً لرئيس كتلة بدر النيابية- قاسم الأعرجي، لنصح الحكومة عموماً، ب: " إعادة النظر بالتعريف الكرمية والضرائب التي تفرض على استيراد البضائع "، وعن سبب تركيزه على الضرائب التي تخص البضائع الداخلة الى البلاد، فسّر للنصحية: " إن إبقاء الوسيط والجنوب ما زالوا يعانون من اوضاع معيشية سيئة، وقلة خدمات، ولا يمكن فرض ضرائب إضافية عليهم "، ولم يفلت النائب الفرصة على نفسه، ليؤكد بأن ما يحصل في إقليم كوردستان العراق، يذفي أن يكون في قرار الحكومة أي نوع من العدالة: " هناك أهمية

## نصيحة من أهل مكة: حياة داعش في العراق متوقفة على الأنبار!؟

داعش الإرهابي في مركز الرمادي، ومن جميع الجهات، "أما عما حققته قوات البلاد العسكرية والأمنية منها ميدانياً، نقرأ: " تم تحرير جميع أطراف الرمادي "، وعن من ستمين إليه الكفة، إذ ماتحسرت الرمادي، علق محمد: " إن تحرير الرمادي، سيقلب الموازين ضد داعش في عموم العراق "، وسيسهم أيضاً بالاسراع في تحرير مدينة الموصل من سيطرة الجماعات الإرهابية "، وعن لمستقبل الإداري والخمي في محافظة الأنبار عموماً.. ما بعد داعش، ختم مستشار المحافظ: " إن المؤسسات الإدارية والخميمة

العراق اليوم/ خاص  
هل يعني تحرير محافظة الأنبار العراقية.. توجيه فرصة الى رأس تنظيم داعش في البلاد؟ بعض المسؤولين في حكومة الأنبار المحلية، يؤمن بذلك صراحة، ومنهم جاسم محمد - مستشار محافظ الأنبار، حيث وجد وبعلمته الحرفية: " إن تحرير المحافظة من الحكومة بالقانون، فسّر للنصحية: " إن الضرائب، على الأقل في الوضع الحالي: " إن على الحكومة أن تبذل جهوداً أكبر، لاعاش الاقتصاد العراقي، بعيداً عن فرض الضرائب في الوقت الحالي، وذلك عن طريق تنوع الاستثمار، وتشجيع القطاعين الصناعي والزراعي، وتشجيع الصناعة المحلية ".

العراق اليوم/ خاص  
للمواطن الذي يعاني.. ليس من تدهور الخدمات وإنما اختلافها أصلاً لرئيس كتلة بدر النيابية- قاسم الأعرجي، لنصح الحكومة عموماً، ب: " إعادة النظر بالتعريف الكرمية والضرائب التي تفرض على استيراد البضائع "، وعن سبب تركيزه على الضرائب التي تخص البضائع الداخلة الى البلاد، فسّر للنصحية: " إن إبقاء الوسيط والجنوب ما زالوا يعانون من اوضاع معيشية سيئة، وقلة خدمات، ولا يمكن فرض ضرائب إضافية عليهم "، ولم يفلت النائب الفرصة على نفسه، ليؤكد بأن ما يحصل في إقليم كوردستان العراق، يذفي أن يكون في قرار الحكومة أي نوع من العدالة: " هناك أهمية

العراق اليوم/ خاص  
للمواطن الذي يعاني.. ليس من تدهور الخدمات وإنما اختلافها أصلاً لرئيس كتلة بدر النيابية- قاسم الأعرجي، لنصح الحكومة عموماً، ب: " إعادة النظر بالتعريف الكرمية والضرائب التي تفرض على استيراد البضائع "، وعن سبب تركيزه على الضرائب التي تخص البضائع الداخلة الى البلاد، فسّر للنصحية: " إن إبقاء الوسيط والجنوب ما زالوا يعانون من اوضاع معيشية سيئة، وقلة خدمات، ولا يمكن فرض ضرائب إضافية عليهم "، ولم يفلت النائب الفرصة على نفسه، ليؤكد بأن ما يحصل في إقليم كوردستان العراق، يذفي أن يكون في قرار الحكومة أي نوع من العدالة: " هناك أهمية



## رأس بدر النيابي ينصح الحكومة بنسيان الضرائب

### تيمناً بكوردستان..